المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

Deloitte.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
عمارة المشرق للتأمين
حي النهضة، الماصيون
صندوق البريد ٤٤٧
رام الله، فلسطين
هاتف : ٠٤٨ ٢٩٨ ٢ ٩٧٠+
فاكس : ٩١٥٣ ٢٩٥ ٢ ٩٧٠+
www.deloitte.com/middleeast

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة المحترمين
المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله – فلسطين

تقرير حول القوائم المالية

قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** ("المؤسسة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وكل من قائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى .

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية الإحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة مناسبة لتمكنها من إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خاليةً من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ .

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا . لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في القوائم المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للقوائم المالية ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المؤسسة . يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

الرأي

في رأينـا ، أن القوائم الماليـة تظهـر بصورة عادلـة ، من جميع النواحي الجوهريـة ، المركز المالي **للمؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع** كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة من تاريخ التأسـيس (٧ تشـرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقاً لأحكام قانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ المؤسسة بسجلات حسابية منظمة بصورة أصولية وان القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات، وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم يرد الى علمنا وقوع اي مخالفات خلال الفترة لأحكام قرار بقانون رقم (٧) لسـنة ٢٠١٣ بحيث يمكن أن يكون لها أثر جوهري على أعمال المؤسـسـة او مركزها المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ باسـتثناء عدم الإمتثال لأحكام المادة رقم (١٤) من قانون رقم (٧) لسـنة ٢٠١٣ والمتمثل في عدم تسـديد مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي من مسـاهمة وزارة المالية الفلسـطينية في رأس مال المؤسـسـة من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي، حيث تنص المادة رقم (١٤) على أن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان هذا القانون.

هذا ، وقد حصلنا من الإدارة على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها مهمة لأداء مهمتنا.

رام الله - فلسطين
في: ٣٠ آذار ٢٠١٥

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أحمد دعـدوع
إجازة رقم (١٢٨)

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

قائمة المركز المالي
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤ دولار امريكي
الموجـــودات		
أرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية	٥	١٩,٠٢٩,٦٢٢
رسوم إشتراك ومساهمات مستحقة القبض	٦	٦,١٠٧,٤٥١
موجودات متداولة أخرى		١٥,٧٠٢
ممتلكات ومعدات – صافي	٧	٢١٧,٥٩٢
مجموع الموجودات		٢٥,٣٧٠,٣٦٧
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
مطلوبات متداولة أخرى		١٦,٨١٥
مخصصات إنتفاعات الموظفين	٨	١٢,٧٥٢
مجموع المطلوبات		٢٩,٥٦٧
حقوق الملكية		
رأس المال	٩	٣,٧٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات		
إحتياطيات البنوك الإسلامية	١٠	٢,٢٣٣,٣٦٣
إحتياطيات البنوك التجارية	١٠	١٩,٤٠٧,٤٣٧
مجموع حقوق الملكية		٢١,٦٤٠,٨٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٢٥,٣٤٠,٨٠٠
		٢٥,٣٧٠,٣٦٧

زاهر الهموز
المدير العام

قدري عمارنه
المدير المالي

تشكل الإيضاحات المرفقة من رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام اللة - فلسطين

قائمة الدخل
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤ دولار امريكي
رسوم اشتراك	١١	٢٢,٢١٠,٧٠٠
إيرادات أخرى		٣٧,٥٢٨
إجمالي الايرادات		**٢٢,٢٤٨,٢٢٨**
نفقات الموظفين		(٦٠,٧٦٧)
إستهلاكات	٧	(٦,٦٦٣)
خسارة فروقات عملة		(٢٧١,٧٦٥)
مصاريف إدارية وعمومية	١٢	(٢٦٨,٢٣٣)
إجمالي المصروفات		**(٦٠٧,٤٢٨)**
صافي الوفر للفترة		**٢١,٦٤٠,٨٠٠**

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام اللة - فلسطين

قائمة الدخل الشامل
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	٢٠١٤ دولار امريكي
صافي الوفر للفترة	٢١,٦٤٠,٨٠٠
بنود الدخل الشامل الآخر	--
إجمالي الوفر الشامل للفترة	٢١,٦٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	رأس المال دولار امريكي	الإحتياطيات دولار امريكي	مجمـوع حقوق الملكية دولار امريكي
الرصيد في أول الفترة	--	--	--
رأس المال	٣,٧٠٠,٠٠٠	--	٣,٧٠٠,٠٠٠
إجمالي الوفر الشامل للفترة	--	٢١,٦٤٠,٨٠٠	٢١,٦٤٠,٨٠٠
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤	٣,٧٠٠,٠٠٠	٢١,٦٤٠,٨٠٠	٢٥,٣٤٠,٨٠٠

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع
رام الله - فلسطين

قائمة التدفقات النقدية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

	إيضاحات	٢٠١٤
		دولار امريكي
الأنشطة التشغيلية		
صافي الوفر الفترة		٢١,٦٤٠,٨٠٠
تعديلات :		
استهلاكات	٧	٦,٦٦٣
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين		٤,٠٤٣
صندوق إدخار الموظفين		٥,٣٦٧
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٢١,٦٥٦,٨٧٣
(الزيادة) النقص في الموجودات التشغيلية		
رسوم إشتراك ومساهمات مستحقة القبض		(٦,١٠٧,٤٥١)
موجودات متداولة أخرى		(١٥,٧٠٢)
الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية		
مطلوبات متداولة أخرى		١٦,٨١٥
مخصصات منافع الموظفين		٣,٣٤٢
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		١٥,٥٥٣,٨٧٧
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
إضافات ممتلكات ومعدات		(٢٢٤,٢٥٥)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(٢٢٤,٢٥٥)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
رأس المال		٣,٧٠٠,٠٠٠
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		٣,٧٠٠,٠٠٠
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		١٩,٠٢٩,٦٢٢
النقد وما في حكمه في بداية الفترة		--
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	٥	١٩,٠٢٩,٦٢٢

تشكل الإيضاحات المرفقة رقم "١" الى رقم "١٤" جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١- عام

تاسست المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بموجب القرار بقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ٢٠١٣ من قبل رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمعمول به بتاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣.

حقوق ملكية نظام ضمان الودائع

تتكون حقوق ملكية نظام ضمان الودائع مما يلي :

- مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، وتسدد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ سريان القانون
- رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها، تدفع من قبل العضو خلال مدة أقصاها خمسة عشرة يوماً من التاريخ الذي يصبح فيه عضواً في نظام ضمان الودائع.
- الإحتياطيات التي تكونها المؤسسة بموجب أحكام المادة رقم (٢٠) من القانون والتي تنص على تكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام القانون.

مصادر تمويل نظام ضمان الودائع

تتكون مصادر تمويل نظام ضمان الودائع مما يلي :

- رسوم الإشتراك السنوية التي يدفعها الأعضاء للمؤسسة بشكل ربع سنوي وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية
- عوائد إستثمار أموال نظام ضمان الودائع
- القروض التي تحصل عليها المؤسسة بموجب أحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣
- المنح المالية المقدمة للمؤسسة من أية جهة يوافق عليها مجلس الإدارة

تهدف المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع وفقاً لأحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الى حماية حقوق مودعي الأموال لدى الأعضاء وفقاً لسقف التعويضات، تعزيز ثقة المتعاملين مع الجهاز المصرفي والمساهمة في الحفاظ على إستقراره ودفع مستوى توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع.

بلغ عدد موظفي المؤسسة ثلاثة موظفين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤.

ان هذه القوائم المالية هي الاولى التي تصدر للمؤسسة.

تم إقرار القوائم المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة في الجلسة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ١٨ أيار ٢٠١٥.

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تقم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة والجاهزة للتطبيق المبكر لكن غير سارية المفعول بعد:

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة):

	سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩): الأدوات المالية (٢٠١٤): صدرت النسخة النهائية لهذا المعيار في شهر تموز ٢٠١٤ وطرحت ما يلي:	أول كانون الثاني ٢٠١٨

١- تصنيف جديد لأدوات الدين المحتفظ بها بغرض تحصيل التدفقات النقدية المتعاقد عليها مع إمكانية البيع، حيث يتم تصنيفها ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

٢- تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية وذلك من خلال ثلاثة مراحل تبدأ بتحديد خسارة التدني المتوقعة خلال الاثني عشر شهرا التالية لتاريخ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية ومن ثم تحديد خسارة التدني في حال زيادة مخاطر التسهيلات الائتمانية بشكل جوهري وقبل ان تصبح هذه التسهيلات غير عاملة والمرحلة الأخيرة عندما تصبح التسهيلات الائتمانية غير عاملة بشكل فعلي.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢ تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥): الإيرادات من العقود مع العملاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٧.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٤ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٥) و (٧) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (١٩) و (٣٤).	أول تموز ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨): توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١١): محاسبة شراء الحصص في العمليات المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤١): تتطلب معالجة الأصول البيولوجية التي ينطبق عليها تعريف النباتات المنتجة كممتلكات ضمن المعيار المحاسبة الدولي رقم (١٦).	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الأرباح أو الخسائر الناجمة عن بيع الأصول أو المساهمة بها بين المستثمر وشركاته التابعة أو استثماراته المشتركة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٧): السماح للمنشآت بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، المشاريع المشتركة والشركات الزميلة إما بالكلفة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) أو باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٢- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-١ معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد (تتمة)

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٠) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٢) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨): الجوانب الخاصة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في المنشأت الاستثمارية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): إن هذه التعديلات تشير الى المعوقات التي تواجه معدي القوائم المالية الذين يستخدمون تقديراتهم عن إعداد التقارير المالية.	أول كانون الثاني ٢٠١٦.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (٢) و (٣) و (٨) و (١٣) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (١٦) و (٢٤) و (٣٨).	أول تموز ٢٠١٤.
تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة في الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ والمتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (١) و (٣) و (١٣) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠).	أول تموز ٢٠١٤.
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩): منافع الموظفين توضح كيفية الاعتراف بمساهمة الموظفين أو الأطراف الخارجية المرتبطة بالخدمة من حيث توزيعها على مدة الخدمة.	أول تموز ٢٠١٤.

تتوقع إدارة المؤسسة أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة .

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية

٣-١ بيان الإلتزام

تم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ووفقاً لأحكام القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ الخاص بتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع.

٣-٢ أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية المرفقة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه. تعتمد التكلفة التاريخية بشكل عام على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات والخدمات.

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو كان مقدراً باستخدام أسلوب تقييم آخر، وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار تلك العوامل عند تسعير الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس. تم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه القوائم المالية على ذلك الأساس، باستثناء القياسات التي تتشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة، مثل القيمة المستخدمة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٦).

إن الدولار الأمريكي هو عملة اظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة .

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٣ تحقق الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الدرجة التي يحتمل معها أن تتدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة وأن يتم قياس الإيرادات بطريقة موثوقة، كما يجب الالتزام بمعايير الاعتراف المحددة التالية قبل الاعتراف بأية إيرادات.

يتم الإعتراف بإيرادات الإشتراكات عند إستحقاقها. يقوم كل عضو في نظام ضمان الودائع تسديد رسوم الإشتراك بشكل ربع سنوي وفقاً للقانون، تكون نسبة الإشتراك٣ بالألف الى ٨ بالألف كحد أقصى من مجموع الودائع المشمولة بالضمان. ويجوز للمجلس مراجعة نسب الإشتراك السنوية وتعديلها.

٣-٤ ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها ان الاعمار الانتاجية تكون وفق نسب الاستهلاك التالية:

	نسبة الاستهلاك %
برامج و أجهزة مكتبية	٣٣
أثاث ومفروشات	٢٠
تحسينات على المباني المستاجرة	١٤

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل فترة تقرير ، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم إستبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

٣-٥ انخفاض قيمة الأصول الملموسة

تجري المؤسسة في نهاية كل فترة مالية مراجعة على القيم المدرجة للأصول لتحديد وجود أي مؤشرات تدل على تعرض الأصول لانخفاض القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للأصول لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجدت). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة لأي من الأصول الفردية، تقوم المؤسسة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل. عندما يمكن تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع. تُوزع الأصول التجارية أيضاً إلى وحدات توليد النقد الفردية، أو يتم توزيعها بخلاف ذلك إلى أصغر وحدة من وحدات توليد النقد يمكن لها تحديد أساساً معقولاً وثابتاً للتوزيع.

وتقدّر القيمة المستردة بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع أو القيمة الناتجة من الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقييم القيمة المستخدمة فإن التدفقات النقدية المقدرة يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها النقدية الحالية في السوق والمخاطر المتعلقة بالأصل والتي لم يتم تعديل التوقعات المستقبلية للتدفقات النقدية الخاصة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٥ انخفاض قيمة الأصول الملموسة (تتمة)

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة على قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كانخفاض في إعادة التقييم.

في حالة تم لاحقاً عكس خسارة انخفاض القيمة، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة المدرجة فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم تسجيل عكس خسارة الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل إلا إذا كان الأصل قد تم إعادة تقييمه، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم

٣-٦ مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على المؤسسة من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الأرباح والخسائر وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

٣-٧ صندوق إدخار الموظفين

تدير المؤسسة صندوق إدخار خاص بالموظفين المثبتين بحيث تقتطع المؤسسة ٦% من الرواتب الاساسية من الموظفين وتساهم المؤسسة بنسبة ١٢% في هذا الصندوق.

٣-٨ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المؤسسة التزامات في تاريخ المركز المالي ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه. تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات خصماً على قائمة الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها وإحتمالات تحققها بتاريخ المركز المالي.

٣-٩ العملات الأجنبية

إن القوائم المالية يتم عرضها بالدولار الأمريكي والذي يمثل عملة البيئة الإقتصادية السائدة التي تمارس بها المؤسسة نشاطها (العملة الوظيفية). ويتم الإعتراف بالعملات التي تتم بعملات غير العملة الوظيفية للمؤسسة بأسعار تواريخ المعاملات في نهاية كل فترة تقرير.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية، ويتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل.

كانت أسعار صرف العملات الرئيسية التي تتعامل معها المؤسسة مقابل الدولار الأمريكي (عملة السجلات المحاسبية والقوائم المالية) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤:

	دولار أمريكي ٢٠١٤
شيقل اسرائيلي	٠,٢٥٦
دينار أردني	١,٤١٠
يورو أوروبي	١,٢١

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١٠ الموجودات المالية

تشمل الموجودات المالية للمؤسسة: أرصدة لدى البنوك وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية وذمم مدينة أخرى (ما عدا المصاريف المدفوعة مقدماً وسلفيات للموظفين). يتم تصنيف هذه الموجودات "كقروض وذمم مدينة". إن تصنيف الموجودات المالية بالشكل المذكور يتم بناءً على طبيعة وهدف اقتناء تلك الموجودات المالية ويتم تحديدها في وقت الاعتراف المبدئي.

النقد وما في حكمه

يتمثل النقد وما حكمه في النقد وأرصدة الودائع الثابتة تحت الطلب لدى البنوك وأيه إستثمارات قصيرة الأجل ذات سيولة عالية قابلة للتحويل إلى نقد معلوم وغير خاضعة لمخاطر التغير في القيمة بشكل جوهري.

الذمم المدينة

يتم تصنيف الذمم المدينة ورسوم إشتراكات مستحقة القبض التي لها دفعات ثابتة ومحددة ولا يتم تداولها في سوق نشط كقروض وذمم مدينة. يتم قياس القروض والذمم المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي انخفاض في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم مراجعة القيم الحالية للموجودات المالية بهدف تحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على انخفاض قيمة تلك الموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل موضوعي كنتيجة لحدث أو أحداث حصلت لاحقاً للاعتراف المبدئي بتلك الموجودات المالية، يشير إلى تأثر التدفق النقدي المتوقع مستقبلاً لتلك الموجودات المالية.

بعض فئات الموجودات المالية، مثل الذمم التجارية المدينة، والموجودات التي لا يتم خفض قيمتها بشكل إفرادي حيث يتم فحصها لانخفاض القيمة بشكل إجمالي. يتمثل الدليل الموضوعي لانخفاض قيمة محفظة الذمم المدينة بالخبرة السابقة للمؤسسة في تحصيل الذمم، الزيادة في عدد الدفعات المستحقة للمحفظة خلال الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات الملحوظة في الظروف الاقتصادية السائدة والتي لها علاقة بتحصيلات الذمم.

يتم تخفيض القيمة المدرجة لجميع الموجودات المالية بقيمة خسائر الإنخفاض في القيمة مباشرة، بإستثناء الذمم المدينة والتي يتم تخفيضها بإستدراك مخصص للذمم المشكوك في تحصيلها. في حال اعتبار الذمم المدينة غير قابلة للتحصيل يتم إقفال تلك الذمم مقابل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. وفي حال استرداد ذمم مدينة قد تم إقفالها من قبل فيتم إثباتها كتحصيلات مقابل مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها. يتم إثبات التغير في القيمة المدرجة لمخصص الذمم المشكوك في تحصيلها ضمن الأرباح أو الخسائر.

في حال تم في فترة لاحقة انخفاض قيمة خسارة انخفاض القيمة، وهذا الانخفاض يمكن ربطه بشكل موضوعي لأحداث تمت بعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً يتم عكسها من خلال بيان الأرباح أو الخسائر إلى المدى الذي يجعل القيمة الدفترية للموجودات المالية كما بتاريخ انخفاض القيمة لا تتعدى التكلفة المطفأة كما أن لو لم يحدث أي انخفاض في القيمة.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)
٣-١٠ الموجودات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بأحد الموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفق النقدي من تلك الموجودات المالية أو عند تحويلها وبالتالي تحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكية الموجودات المالية إلى طرف آخر. إذا لم يقم المؤسسة بتحويل تلك الموجودات بشكل كامل أو لم يقم بتحويل جميع المكاسب والمخاطر المتعلقة بملكيتها واستمر بالسيطرة عليها فإن المؤسسة يقوم بالاعتراف بحصته المحتفظة في الموجود المالي بالإضافة إلى الالتزامات ذات الصلة المتوجب عليها سدادها، أما في حالة احتفاظ المؤسسة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للموجودات المالية فإن المؤسسة تستمر بالاعتراف بالموجود المالي.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف الذمم الدائنة الأخرى (بإستثناء مصاريف مقبوضة مقدماً، ومساهمات البنوك المدفوعة مقدماً) "كمطلوبات مالية أخرى".

المطلوبات المالية الأخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى بشكل مبدئي بالقيمة العادلة مطروحاً منها مصاريف المعاملات ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي حيث يتم الإعتراف بمصاريف الفوائد وفقاً لأسعار الفائدة الفعلية السائدة ، باستثناء الالتزامات قصيرة الأجل وذلك عندما يكون الاعتراف بالفوائد غير مادي.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإيفاء بها، إلغاؤها أو عند انتهاء مدتها.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٤- الإفتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ بعض الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة، كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصروفات والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة، وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

في اعتقاد الادارة أن إستخدامها للتقديرات ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.

تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى قائمة الدخل.

تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل.

يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد المؤسسة إعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشار المؤسسة القانوني وبموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

٥- أرصدة لدى البنوك وسلطة النقد الفلسطينية

	بنوك ومؤسسات مصرفية تجارية ٢٠١٤	سلطة النقد الفلسطينية ٢٠١٤	المجمـــــوع ٢٠١٤
	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي
- حسابات جارية وتحت الطلب (تجارية)	٤٩,٧١٩	١١,٦٥٣,٧٤٥	١١,٧٠٣,٤٦٤
- حسابات جارية وتحت الطلب (إسلامية)	--	١,٧٣٤,٦١١	١,٧٣٤,٦١١
- ودائع تستحق خلال (٣) أشهر (تجارية)	١,٠٠٩,٠٤٧	٤,٥٨٢,٥٠٠	٥,٥٩١,٥٤٧
	١,٠٥٨,٧٦٦	١٧,٩٧٠,٨٥٦	١٩,٠٢٩,٦٢٢

٦- رسوم إشتراك ومساهمات مستحقة القبض

بلغت رسوم الإشتراك ومساهمات مستحقة القبض كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ مبلغ ٦,١٠٧,٤٥١ دولار أمريكي وهي تمثل رسوم الاشتراك ومساهمات غير المقبوضة عن الربع الأخير من سنة ٢٠١٤ .

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٧- ممتلكات ومعدات - صافي

٢٠١٤	تحسينات على المباني المستأجرة دولار امريكي	أثاث ومفروشات دولار امريكي	برامج و أجهزة مكتبية دولار امريكي	المجموع دولار امريكي
الكلفة				
الرصيد في بداية الفترة	--	--	--	--
اضافات	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
الرصيد في نهاية الفترة	١٢٠,٠٥٨	٣٥,٨٠٨	٦٨,٣٨٩	٢٢٤,٢٥٥
الاستهلاك المتراكم				
استهلاك متراكم في بداية الفترة	--	--	--	--
استهلاك الفترة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
الاستهلاك المتراكم في نهاية الفترة	٩٢١	١,٥٩٥	٤,١٤٧	٦,٦٦٣
صافي ممتلكات ومعدات	١١٩,١٣٧	٣٤,٢١٣	٦٤,٢٤٢	٢١٧,٥٩٢

٨- مخصصات إنتفاعات الموظفين

	٢٠١٤ دولار امريكى
مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين	٤,٠٤٣
صندوق ادخار الموظفين	٥,٣٦٧
مخصص الاجازات	٣,٣٤٢
	١٢,٧٥٢

٩- رأس المال

يتكون رأس مال المؤسسة من مساهمة الحكومة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها اضافة الى رسوم تأسيس غير مستردة مقدارها ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها تستوفى من كل عضو في المؤسسة.

حسب المادة رقم (١٤) من قرار بقانون رقم (٧) لعام ٢٠١٣ ، يجب تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوما من تاريخ ٧ تشرين الثاني ٢٠١٣ ، هذا وقد تم تسديد مبلغ ٢ مليون دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي وكذلك يجب تسديد رسوم التأسيس من قبل الأعضاء المشاركين من التاريخ الذي يصبح به عضواً في نظام ضمان الودائع.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

٩- رأس المال (تتمة)

إن تفاصيل رأس المال هو كما يلي :

	٢٠١٤ دولار أمريكي
مساهمة الحكومة	٢,٠٠٠,٠٠٠
مساهمات الأعضاء - رسوم تأسيس	١,٧٠٠,٠٠٠
	٣,٧٠٠,٠٠٠

لم تقم وزارة المالية الفلسطينية بتسديد مبلغ ١٨ مليون دولار أمريكي من أصل ٢٠ مليون دولار أمريكي حيث تنص المادة (١٤) على أن يتم تسديد مساهمة الحكومة خلال ثلاثين يوماً حتى تاريخ سريان هذا القانون.

١٠- الاحتياطيات

بموجب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ ، تقوم المؤسسة بتكوين احتياطيات تستخدم في تحقيق أهداف المؤسسة ليبلغ حدها ما لا يقل عن ٣% من مجموع الودائع الخاضعة لاحكام هذا القانون.

تتألف العناصر المكونة لهذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراك السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك وعوائد الاستثمارات واية عوائد أخرى بعد تنزيل كافة المصاريف.

تم توزيع المصاريف على الصندوقين "التجاري والإسلامي" نسبة وتناسب من إجمالي إيرادات الصندوقين كالتالي:

	بنوك تجارية ٢٠١٤ دولار أمريكي	بنوك إسلامية ٢٠١٤ دولار أمريكي	المجموع ٢٠١٤ دولار أمريكي
المصاريف	٥٤٤,٧٤١	٦٢,٦٨٧	٦٠٧,٤٢٨

١١- رسوم إشتراك

	٢٠١٤ دولار أمريكي
رسوم إشتراك بنوك تجارية	١٩,٩١٤,٦٥٠
رسوم إشتراك بنوك إسلامية	٢,٢٩٦,٠٥٠
	٢٢,٢١٠,٧٠٠

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١١- رسوم إشتراك (تتمة)

يمثل هذا البند قيمة رسوم اشتراك البنوك التي تدفع الى المؤسسة بنسبة ثلاثة بالالف من مجموع الودائع المشمولة بالضمان و الخاضعة لاحكام القانون كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤، ولا تعتبر الودائع التالية من ضمن الودائع الخاضعة:

- ودائع الحكومة ومؤسساتها
- ودائع سلطة النقد الفلسطينية
- الودائع ما بين البنوك الاعضاء والمؤسسات المالية الاخرى
- التامينات النقدية في حدود رصيد التسهيلات القائمة بضمانها
- ودائع الأفراد ذوي الصلة بالعضو وفق أحكام قانون المصارف النافذ
- ودائع مدققي حسابات العضو و/أو أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لديه
- ودائع الإستثمار المقيدة وفق ما يحدده المجلس

خلال الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٤ ، أقر مجلس الادارة بناء على الصلاحيات المعطاه له حسب القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ تحديد نسبة الإشتراك ٣ بالألف من مجموع الودائع الخاضعة.

١٢-مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠١٤ دولار امريكي
دعاية وإعلان	٩٥,٣٢٠
مكافآت أعضاء مجلس الادارة	٣٢,٤٠٠
سفر وإقامة وتنقلات	٢٩,٠١٢
ايجارات	٥١,٣١٣
أتعاب مهنية	٤,٦٤٠
كهرباء ومياه	١,٩٢٢
قرطاسية ومطبوعات	١,٤٥٠
إشتراكات ورسوم	٣٢,٧٧٨
تنظيف	٣,١٤٠
تعويض نهاية الخدمة	٤,٠٤٣
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار للموظفين	٣,٥٧٨
بريد وهاتف و انترنت	١,٤٨٥
اخرى	٧,١٥٢
	٢٦٨,٢٣٣

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١٣- أرصدة مع جهات ذات علاقة

تتكون الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الزميلة وأعضاء مجلس الادارة وموظفي الإدارة الرئيسيين. كما و تعتبر الحكومة الفلسطيبية ومؤسساتها جهات ذات علاقة للمؤسسة.

قامت المؤسسة بمعاملات مع سلطة النقد الفلسطينية ضمن النشاط الاعتيادي للمؤسسة وبالحصول على نسب عوائد تجارية.

تمت المعاملات التالية مع جهات ذات علاقة كما يلي:

	٢٠١٤
	دولار امريكي
ايرادات عوائد استثمارية/ ودائع لأجل لدى سلطة النقد الفلسطينية	٢٦,٠٥١

١٤ - إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة المؤسسة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على وفر المؤسسة، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. تتعرض المؤسسة مخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة المسؤولة عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالاضافة الى ذلك يوجد عدة جهات أخرى مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر المؤسسة.

لجنة المخاطر

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل المؤسسة وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالاضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة المؤسسة ولجنة التدقيق.

إيضاحات حول القوائم المالية
للفترة من تاريخ التأسيس (٧ تشرين الثاني ٢٠١٣) ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٤

١٤ - إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المؤسسة على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها بطريقة منخفضة التكاليف. تتطلب إدارة السيولة الاحتفاظ بقدرة كبيرة ومتنوعة على التمويل وتوفر الموجودات السائلة ومصادر نقدية أخرى تقي المؤسسة من التقلبات في مستويات الموجودات والمطلوبات الناتجة عن أحداث أو اضطرابات غير متوقعة في السوق.

تخضع إدارة مخاطر السيولة لسياسة المؤسسة الخاصة بالسيولة والتي تهدف بالدرجة الأولى الى توفر خطة وايجاد آليات للتعامل مع التغيرات غير المتوقعة حين الطلب أو الاحتياج للسيولة في حالات السوق غير الطبيعية. تلتزم إدارة المؤسسة ببلوغ الحد الأقصى من رسوم البنوك ومصادر التمويل الأخرى والحفاظ عليها.

إدارة مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة، ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري .

أ- مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية ، تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر .

ب- إدارة مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الامريكي عملة الأساس للمؤسسة . يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى المؤسسة. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة .

ج- مخاطر التشغيل

تمثل مخاطر التشغيل مخاطر حدوث خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة فشل معين ناتج عن التطبيقات التكنولوجية أو العمليات أو أخطاء الموظفين. يعمل المؤسسة على التقليل من حدوث هذه المخاطر ما أمكن من خلال إطار من السياسات والإجراءات لتقييم ومراقبة وإدارة هذه المخاطر. تشمل مراقبة هذه المخاطر العمل على الفصل الفعال للواجبات والصلاحيات وإجراءات المطابقة، بالإضافة الى زيادة وعي الموظفين بهذه المخاطر وطرق تقييمها.

د- مخاطر أخرى

تشمل المخاطر الأخرى مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة. يتم السيطرة على مخاطر عدم الوفاء بالمتطلبات الرقابية من خلال إطار من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإنضباط والمتابعة. يتم إدارة مخاطر السمعة من خلال فحص منتظم للعوامل المتعلقة بسمعة المؤسسة بالاضافة الى إصدار تعليمات وسياسات خاصة حيثما كان ذلك ملائما.